محليات

لا تعليمات تنفيذية للدليل الموحد لإجازات الاستيراد

الشالاتي لـ«الوطن»: توقف منح إجازات الاستيراد يشمل التجار المخالفين فقط

| صالح حميدي

بيّن مدير مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية بريف دمشق حسام شالاتي لـ«الوطن» عدم وجود تعليمات تنفيذية للدليل التطبيقي الالكتروني الموحد لمنح إجازات وموافقات الاستيراد الذي صدر حسب البنود الجمركية الثمانية للتعرفة الجمركية المطبقة للعام ٢٠١٧.

وفيما يخص توقف منح إجازات الاستيراد في مديريات لاقتصاد ريثما تصدر التعليمات التنفيذية للدليل، وفق ما يتم تداوله في الوسط التجاري، أوضح الشالاتي أن هذا التوقيف يطول فقط المستوردين الواردة أسماؤهم في قوائم مخالفات الاستيراد، ومعظمهم من المحافظات الأخرى، ونسبة قليلة منهم في دمشق وريفها، وذلك بغية التثبت من أنهم مستوردون حقيقيون ويستوردون بأسمائهم الصريحة.

وبين ضمن هذا الإطار أن عدد إجازات وموافقات الاستيراد الممنوحة للقطاعين العام والخاص في مديرية ريف دمشق بلغ خلال الربع الأول من العام الجاري ١٣١٤ إجازة وموافقة من الدول العربية والأجنبية منها ١٠٨٣ إجازة استيراد لمستوردي القطاع الخاص و٦ إجازات للقطاع العام لحساب مستوردين تجاريين وبلغ عدد الموافقات الممنوحة للاستيراد من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ٢٢٥ موافقة جميعها للقطاع الخاص وبلغت قيمة إجمالي هذه المستوردات ١٤٩,٤ مليار ليرة ما يعادل ٢٥١,٥ مليون يورو.

وأشار شالاتي إلى أن هذه الإجازات والموافقات تضمنت استيراد مواد غذائية أبرزها السردين والأرز والسكر والشاي والمتة والبن غير المحمص وفستق عبيد وسمسم وحليب مجفف وحليب أطفال وموز وغيرها، إضافة إلى استيراد أدوية وتجهيزات طبية ومواد أولية معدة لصناعة الأدوية ومواد مختلفة مثل الورق بأنواعه والأحبار والطابعات وأدوات مكتبية مدرسية وقرطاسية وخيوط وأقمشة وكمبيوترات وقطعها ومتمماتها وأخشاب وعدد يدوية وأدوات صحية وبطاريات ومولدات كهربائية بأنواعها ومحركات ومحولات وانفيرترات وهواتف وموبايلات وقداحات وعدد ولوازم التمديدات الكهربائية ومستلزمات الطاقة الشمسية.

وشملت إجازات الاستيراد مواد أولية للصناعات المختلفة مثل حبيبات بلاستيكية ومواد كيميائية مختلفة إضافة إلى زيوت نباتية خام ومواد للصناعات الغذائية ومواد أولية للصناعات الهندسية وآلات ومستلزمات صناعية وخطوط إنتاج وقطع تبديل معدات وسائل الإنتاج وقطع تبديل سيارات واليات وزيت محركات وإطارات.

وأشار شالاتي إلى أهم مصادر هذه المستوردات هي روسيا وإيران والصين وكوريا الجنوبية وايطاليا وألمانيا وفرنسا وتايلند وفيتنام وماليزيا والإمارات ولبنان وإسبانيا والبرازيل والسودان والجزائر والإكوادور.

ولفت الشالاتي إلى أن شهادات المنشأ الصادرة عن غرف الصناعة والزراعة والتجارة لتصدير المنتجات السورية والمصدقة في مديرية اقتصاد ريف دمشق وصل إلى ٢٦٧٧ شهادة تضمنت العديد من المواد أبرزها الألبسة الداخلية والخارجية من مختلف الأصناف وشوايات اللحمة ومناشر الغسيل والسلالم ولوازم الصوبيات وإكسسوارات درابزين حديد ومصنوعات منزلية بلاستيكية ومصنوعات معدنية وحديدية وحجر مشغول ومواد غذائية وزهورات وبن معبأ وزيتون ودبس وتمر ورمان وسكاكر وحلاوة وزيت الزيتون وزيتون مشكل إضافة للخضار والفواكه.

وختم مدير اقتصاد ريف دمشق بأن المديرية على استعداد لتبسيط وتفسير ماورد في آليتها التنفيذية لمنح موافقات وإجازات الاستيراد الصادرة بموجب تعليماتها رقم ١/٢١١ تاريخ ٢٠١٦/٩/٨ وتوضيح كافة التساؤلات وإزالة الإشكالات التي يواجهها بعض المستوردين سواء لجهة معرفة المواد المسموحة الاستيراد من غير المسموحة أو لجهة البنود الجمركية التي تندرج تحتها هذه المواد المسموحة ومنعا لحدوث حالات لبس أو سوء فهم قد تتبادر إلى أذهان المستوردين أو القائمين على تنفيذ هذه الآلية سواء لجهة المنح أو التخليص ومراجعتها من المستوردين شخصيا وليس عبر مندوبيهم لتوضيح هذه النقاط.

وكانت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أصدرت قبل أيام الدليل التطبيقي الالكتروني الموحد لمنح إجازات وموافقات الاستيراد حسب البنود الجمركية الثمانية للتعرفة الجمركية المطبقة للعام ٢٠١٧ وتم وضع كل مادة من المواد التي تضمنتها الآلية التنفيذية مرفقة ببندها الجمركي الثامن والوصف المقابل لها وإلغاء بند متعدد عن كل مادة سمح باستيرادها.

وبينت الوزارة أن الدليل شمل ٣٨٠٦ بنود جمركية من أصل ٦٠٩٦ بند جمركي مدرج في التعرفة الجمركية أي إن هذا الدليل الموحد سمح باستيراد ما نسبته ٦٢٪ من إجمالي السلع المدرجة بالتعرفة الجمركية. ولفتت إلى أن البنود الجمركية المتعلقة بالمواد الصناعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي حازت على نسبة ٧٥٪ من أصل كافة المواد المسموح باستيرادها في حين شكلت المواد الغذائية والمواد الأساسية غير الغذائية ما نسبته ٢٥٪ من هذا الدليل.

الحكومة تنوي استيراد ٢٥ ألف طن أسمدة

خلوف لـ«الوطن»: المزارع غير مهتم بتوافر الأسمدة لعدم قدرته على شرائها

| عبد الهادي شباط

كشف مسؤول حكومي لـ«الوطن» عن موافقة رئاسة مجلس الوزراء على طلب وزير الزراعة باستيراد دفعة ثانية من الأسمدة وأن رئاسة المجلس وجهت كلاً من المصرف الزراعي لتأمين التمويل اللازم لذلك والمؤسسة العامة للتجارة الخارجية لتنفيذ الإعلان للاستيراد.

وعن الجهة التي تنوي الحكومة الاستيراد منها بين المسؤول المطّلع أن ذلك يرتبط بنتائج الإعلان للاستيراد كما سيحدد الإعلان قيمة الطن أيضاً، في حين أوضح أن الكمية التي وجهت الحكومة باستيرادها هي ٢٥ ألف طن إضافة للسماح بزيادة هذه الكمية بنسبة ٢٥٪.

وتراهن الحكومة على إعادة إقلاع معمل أسمدة حمص للإنتاج عبر تأمين احتياجاته من الغاز بناء على تحسن الوضع والظروف الأمنية حول بعض مصادر الغاز المحلية وبالتالي تكون الحكومة تسير في الاتجاهين معاً إقلاع معمل الأسمدة والاستيراد الذي سيتم إيقافه في حال نجاح تشغيل المعمل.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس اتحاد فلاحي دمشق محمد خلوف أن أسعار الأسمدة الحالية كفيلة بزيادة أسعار الخضر بنسبة ٢٥٪ في الأسواق المحلية بسبب زيادة تكاليف الإنتاج وخاصة أن مادة الأسمدة من مستلزمات الإنتاج الأساسية للخضر وارتفاع سعرها لأكثر من ثلاثة أضعاف له تأثير مباشر على الكلفة.

وحول مدى تحقيق كفاية السوق المحلية من الأسمدة بعد توجه الحكومة لاستيراد باخرة جديدة أكد خلوف أن المزارع لم يعد مهتماً بتوافر الأسمدة ولم تعد المسألة من أولوياته بسبب أسعارها الباهظة وعدم قدرته على مجاراتها وشرائها وأنه بكل بساطة يتجه عند عدم قدرته على تأمين ثمن ما يحتاجه من الأسمدة لإلغاء مشروعه والعدول عنه والبحث عن عمل آخر إن وجد وبالتالي نتجه نحو ظاهرة العزوف عن الزراعة وهو عكس ما تنادي به الحكومة من تشجيع الإنتاج وخاصة الزراعي.

كما بين أحد المديرين في القطاع الزراعي أن بعض أنواع الأسمدة ارتفع بواقع ٣٥ ضعفاً خلال الأزمة مثل سماد اليوريا حيث كان يقترب سعر الطن منه قبل الأزمة من ٦ آلاف ليرة في حين وصل اليوم إلى ٢١٠ آلاف ليرة ليتجاوز بذلك كل متوسطات الزيادات السعرية التي توازنت لحد ما مع انخفاض سعر صرف الليرة أمام الدولار خلال سنوات الأزمة.

كما بين أن قيمة الطن من الأسمدة المستوردة خلال الدفعة الماضية كانت نحو ٢٩٩ يورو للطن وهو ما يعادل قرابة ٣٢٠ دولاراً.

وكانت أعمال توزيع الأسمدة للباخرة السابقة استمرت على العديد من المستودعات في المحافظات لتأمين احتياجات المزارعين وخاصة محافظات المنطقة الجنوبية والساحل وحلب وحمص وحماة وذلك بعد الانتهاء من إجراءات الفحوصات وسحب العينات وتحليلها والتأكد من مطابقتها للمواصفات العقدية المبرمة بذلك

وكانت وزارة الزراعة قد أوضحت في تصريح لها أنه من المقرر أن يتم توزيع الكميات من الأسمدة على المزارعين مع بداية الأسبوع الأخير من شهر نيسان وأول أيار وأن نوعية هذه الأسمدة تناسب مزروعات (القمح – البطاطا– الشوندر السكري – الخضراوات – الأشجار المثمرة).

لجنة لتطوير القطاع العام.. وعرنوس يطالب بالجرأة في الطرح

| الوطن

عقدت لجنة دراسة واقع القطاع العام الراهن أول اجتماعاتها يوم أمس لمناقشة التوجهات العامة لإصلاح هذا القطاع وتطويره وذلك في مبنى وزارة الأشغال العامة والإسكان.

واللجنة المشكلة بالقرار رقم ٧٨٥ تاريخ ٢٠١٧/٣/٢٢ تتألف من وزير الأشغال العامة والإسكان رئيساً للجنة ومن وزراء الصناعة والمالية والاقتصاد والتجارة الخارجية والتنمية الإدارية ورئيسي هيئة التخطيط والتعاون الدولي والمجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء أعضاء.

وبحسب وكالة سانا، بحثت اللجنة ورقة العمل المقدمة من هيئة التخطيط والتعاون الدولي وأفكارا وطروحات تتعلق بتطوير القطاع العام ليبنى عليها في الاجتماعات القادمة.

من جانبه قال وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس: «إن إصلاح القطاع العام موضوع مهم ويحتاج من الجميع إلى جرأة في الطرح بتقديم أفكار وآراء تساعد في تطويره وإعادته من جديد قطاعاً قادرا على المنافسة ولاسيما أن سورية مقبلة على مرحلة إعادة الإعمار».

بدوره أوضح وزير الصناعة أحمد الحمو أن هدف الاجتماع دراسة واقع القطاع العام وهذا يتطلب دراسة شاملة لكل القطاعات ذات الصلة. بينما اقترح وزير المالية مأمون حمدان أن تبدأ اللجنة بدراسة الورقة المقدمة من هيئة التخطيط والتعاون الدولي والبناء على نقاطها الأساسية وتطويرها.

وأكدت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف ضرورة تصنيف القطاعات وتحليلها على عدة مستويات من جهة واقع العمل والبنية التنظيمية والوضع الحالي وحجم العمال وغيرها من الإجراءات التي تساعد في تحليل هذه القطاعات ودراستها بشكل مفصل. في حين أبدى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل تأييده لفكرة تصنيف القطاعات ودراستها ووضع محاور أساسية تستطيع اللجنة العمل وفقها.

وقدم رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد صابوني ورقة العمل الخاصة بالهيئة معتبرا أن المرحلة القادمة تتطلب التحضير من الآن وأن يكون أول منطلق جاهزية هو المؤسسات والهاجس الأول عملية إصلاح القطاع العام الاقتصادي وتطويره وتعزيز قدراته».

بدوره وصف رئيس المجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء قيس خضر الورقة المقدمة من هيئة التخطيط بالواضحة ويمكن أن تكون الروح الأساسية لعمل اللجنة بعد وضع آلية ومنهجية لسير القطاع العام حتى نصل بالنهاية لقطاع عام مرن وحيوي.

«الاتصالات»: لا شكوى من جودة الإنترنت!!

| قصي المحمد

يبدو أن فكرة ضمان جودة خدمة الإنترنت التي سوقتها الشركة العامة للاتصالات لتسويغ قرار رفع الأجور الأخير سرعان ما اصطدمت بالواقع، وبدلاً من تحسن جودة الخدمة، بدأ الحديث عن تراجع أدائها، بشكل ملموس مؤخراً، وقد تناولت هذا الموضوع العديد من مواقع التواصل الاجتماعي.

وفي تصريح لـ«الوطن» حول الموضوع، أكد المدير التجاري في الشركة السورية للاتصالات أحمد سنبل أنه لم يرد إلى بريد الشركة أي شكوى حول موضوع تراجع الخدمة، مؤكداً أن فكرة تحديد مستوى الخدمة وتحديد مستواها يحتاج إلى فترة زمنية ودراسة دقيقة، مبيناً أن انخفاض الخدمة قد يكون إفرادياً لدى عدد من المواطنين لأسباب معينة، لافتاً إلى أن مستوى الخدمة بشكل عام ما زال كما هو.

هواجس «ربط التعليم بسوق العمل» على طاولة «الأربعاء التجاري»

القلاع يصف ربط دخول الجامعة بمجموع العلامات بـ«أم المصائب»

| الوطن

وصف رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع أسلوب دخول الطالب إلى المرحلة الجامعية وربط هذا الدخول بمجموع العلامات أو بحسب نسب النجاح بـ«أم المصائب» داعياً إلى تغيير أسلوب دخول الطالب إلى الجامعة واستبداله بفحص قبول حيث يمكن أن ينال الطالب فرصة الدخول إلى الطب أو الهندسة وغيرهما من الفروع.

جاء ذلك خلال ندوة الأربعاء التجاري أمس المخصصة للحديث عن ربط التعليم بسوق العمل بمشاركة معاون وزير التعليم العالي رياض طيفور ومستشارة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رشا حرفوش، ورئيسة الأكاديمية العربية للأعمال الالكترونية منى حسون.

وأيد القلاع بعض طروحات المتداخلين بضرورة مشاركة المجتمع الأهلي بكافة مستوياته وتسمياته في المؤسسات التعليمية عبر طاولة موسعة تضم إليها مختلف الجهات العامة والمختصة المعنية بقطاعات التعليم وسوق العمل والجهات العامة المعنية وتحديد نقاط البدء في هذا المجال وتفادي النظرة الازدرائية للتعليم الفني والمهني مع أن فوائده كبيرة للمجتمع والاقتصاد حيث تسود نظرة وانطباع أن من ليس لديه مال يذهب إلى التعليم الفني والمهني، حيث من الواجب العمل على الرفع من شأن هؤلاء المنتسبين لهذا النوع من التعليم وتوجيههم إلى اختصاصاتهم وتحديد كيفية دخولهم إلى هذه الاختصاصات مركزاً على ضرورة هذه المشاركة عبر تأسيس مجلس يضم كل هذه الأطراف أسوة بالمجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء المشكل مؤخراً.

بدوره وصف معاون وزير التعليم العالي رياض طيفور موضوع ربط التعليم بسوق العمل بالتحدي الكبير على المستوى العملي وليس في منطقتنا العربية فقط، وقليل من الدول وضعت حلولاً، وهي ليست كافية وكان هناك تناوب في الحلول تختلف من عام إلى آخر أو من مرحلة إلى أخرى. وأضاف إن الموضوع ليس سهلا والسبب أن الفاعلين فيه كثر والتنسيق بين الجهات ليس سهلا وخاصة في ظل غياب العمل المؤسساتي. وبين أن التعليم التقاني من أهم الركائز في الاقتصاد لقصر مدته في رفد سوق العمل بالخريجين منه.

وأشار إلى وجود ٢٠٣ معاهد متوسطة منها فقط ٥٧ تابعة للتعليم العالي والباقي يتبع لوزارات ومؤسسات أخرى ليست لها علاقة به حيث لا يجوز أن تقوم وزارة معينة بمنح شهادة أكاديمية للطلاب مقترحاً دمج مؤسسات التعليم هذه كلها في مؤسسة تعليمية موحدة.

> طيفور: دور وزارة التعليم العالي محدود جداً في إجراء مسوحات لمعرفة احتياجات السوق

وأضاف إن دور وزارة التعليم العالي محدود جداً في إجراء مسوحات لمعرفة احتياجات السوق وتوفير خريطة على مستوى سورية في مجالات واختصاصات مختلفة في تقديم الاستشارات الفنية والإفادة من خبرات سوق العمل من جهة، مشيراً إلى أن سوق العمل من جهة أخرى غير واعية مهنياً بشكل كاف في معرفة احتياجات سوق العمل وفي توصيف الخريجين الموائمين لسوق العمل ولا في توفير التغذية الراجعة من سوق العمل لمؤسسات التعليم حيث يحتاج سوق العمل إلى دورة تعليمية على هذا الصعيد.

وبين أيضاً أن دليل سوق العمل الذي تم العمل عليه لم ينجز لأن معظم مؤسسات سوق العمل غير مؤهلة للتدريب واصفا التدريب في هذا السوق بالخلبي.

بدورها أشارت مستشارة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رشا نزيه حرفوش إلى ضعف الارتباط بين التخطيط التربوي والتعليمي والتخطيط لقوى السوق، وأن العلاقة التقليدية بين مؤسسات التعليم وسوق العمل تقتصر على مسار أحادي الاتجاه من المؤسسات إلى سوق العمل فالعلاقة السليمة يجب أن تكون باتجاهين ومن خلال إشراك سوق العمل في بناء الخطط الإستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي وإشراكه في تطوير المناهج بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل وضعف إقبال الطلبة المتفوقين على التعليم المهني والتقني.

وأشارت إلى أن سياسات التشغيل في الوضع الراهن لا تسمح بتوافر بيانات كافية تبنى على أساس الاحتياجات الملحة والطارئة إضافة إلى الاحتياجات ذات البعد الإستراتيجي والتي يتم تحديدها وفقاً لما هو متاح من بيانات.

وبالنسبة لنظام معلومات سوق العمل والتي تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية لإنجازه على النحو الأمثل للاستفادة من مخرجاته لدى مؤسسات التعليم والتدريب وكذلك جهتا العرض والطلب في سوق العمل أشارت حرفوش إلى أن المشروع بدأ بإحداث وحدة المرصد الوطني لسوق العمل في هيئة تخطيط الدولة بموجب قرار صادر عن رئيس مجلس الوزراء ولكن لأسباب إجرائية وتنظيمية عديدة لم يستطع أن يقوم بالمهام الموكلة إليه وفي عام ٢٠١٠ تم نقل المرصد إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وأشارت أيضاً إلى أن مديرية مركزية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المحدثة كمديرية مرصد لسوق العمل من أبرز مهامها توفير المؤشرات والبيانات التي تقوم على مواءمة التعليم والتدريب المهني مع احتياجات سوق العمل وتحقيق التنسيق والتعاون بين الجهات العامة والخاصة المنتجة والمستخدمة لبيانات سوق العمل وإدارة وتطوير شبكة معلومات سوق العمل وبيانات التعليم والتدريب المهني من خلال تجميع البيانات والمعلومات من الجهات المعنية وتنسيقها وتحليلها ونشرها.

ولم تتمكن المديرية بسبب الظروف الراهنة بحسب حرفوش من الوصول إلى هدفها والقيام بعملها على أكمل وجه نتيجة لعدم توافر البيانات الكافية لإطلاق عملها على النحو المطلوب إلا أننا قمنا حالياً باعتماد رؤية وآلية تطويرية لعملها بما ينسجم مع ظروف الواقع الراهن وبما يخدم الغاية من إحداثها.

من جانبها تحدثت رئيسة الأكاديمية العربية للأعمال الالكترونية منى حسون عن دور الأكاديمية وقدمت حالة عن إحدى الجامعات كتجربة لربط التعليم بسوق العمل وخلصت إلى أن جامعاتنا هي عبارة عن مصنع للشهادات فقط دون جودة في التعليم وغياب في قدرات تحسين التعليم والربط في سوق العمل، وأن هناك نصف مليون طالب جامعي يحتاجون لحل مشاكلهم في المجتمع في ظل الزيادة المفرطة لخريجي الجامعات.

آروب سورية
السورية الدولية للتأمين ش.م.م.ع

دعوة السادة المساهمين في الشركة السورية الدولية للتأمين آروب سورية المساهمة المغفلة العامة
لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية

يسر مجلس إدارة الشركة السورية الدولية للتأمين آروب سورية المساهمة المغفلة العامة أن يدعو السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر انعقاده في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الأربعاء الواقع في الثالث من شهر أيار عام 2017 في دمشق فندق الفورسيزنز (قاعة ليفانت) ، لمناقشة جدول الأعمال المتضمن المواضيع التالية :

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للدورة المالية 2016 والى خطة العمل للسنة المالية المقبلة .
2. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2016.
3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة و مدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
4. مناقشة موضوع تكوين الإحتياطيات.
5. تعيين الأرباح التي يتوجب توزيعها بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.
6. الاطلاع على قرار مجلس الإدارة بتعيين عضو مجلس إدارة جديد لملء المركز الشاغر وليكمل مدة سلفه واتخاذ القرار بالموافقة على هذا التعيين أو انتخاب عضو مجلس إدارة جديد، والاطلاع على تغيير ممثل كل من شركة آروب للتأمين (ش.م.ل) وبنك لبنان والمهجر ش.م.ل في عضوية المجلس.
7. المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2016 والبحث في تعويضات مجلس الإدارة للعام 2017 واتخاذ القرار بخصوصها.
8. البحث في مكافآت مجلس الإدارة للعام 2016 واتخاذ القرار بخصوصها.
9. انتخاب مدقق الحسابات لسنه واحدة وتعيين تعريضاته.
10. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2016 .
11. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة و التعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في اجتماع الهيئة العامة المذكور المبادرة إلى تسجيل طلبات اشتراكهم أصالةً أو وكالةً بدءاً من يوم الثلاثاء الواقع في 2017/04/18 من الساعة العاشرة صباحا وحتى الساعة الرابعة من بعد الظهر، يومياً عدا أيام الجمعة والسبت وذلك في فرع الشركة الكائن بدمشق أبو رمانة مقابل حديقة المدفع، مصطحبين معهم وثيقة تثبت عدد الأسهم التي يحملونها بالإضافة إلى وثائق إثبات الشخصية، علماً أن تسجيل طلبات الاشتراك ينتهي في تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في 2017/05/2، لينتقل التسجيل إلى فندق الفورسيزنز قاعة ليفانت في دمشق من الساعة العاشرة صباحاً و يستمر حتى الساعة الحادية عشر من يوم انعقاد الجلسة.

في حال عدم انعقاد اجتماع الهيئة العامة العادية في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الأربعاء الواقع في الثالث من شهر أيار عام 2017 لعدم اكتمال النصاب القانوني يمدد التسجيل بحسب الأحكام الواردة آنفاً إلى الساعة الثانية عشر ظهراً من نفس اليوم لتنعقد هيئة عامة عادية جديدة في الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الأربعاء الواقع في الثالث من شهر أيار عام 2017 في نفس المكان وتعتبر الجلسة قانونية بحضور نسبة من أسهم الشركة وفقاً لما هو وارد في نظامها الأساسي والمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 ويعتبر التسجيل للجلسة التي لم يكتمل نصابها ساري المفعول للجلسة الثانية، و ستكون البيانات المالية متاحة لكل مساهم في مركز الإدارة العامة خلال أوقات التسجيل مع العلم أنه يمكن للمساهمين الاطلاع على البيانات المالية للشركة و تقرير مدقق الحسابات على الموقع الالكتروني للشركة و لهيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية www.scfms.sy.

يحق للمساهم الذي يرغب بتوكيل الغير لحضور الجلسة أن يتقيد بأحكام التوكيل الواردة في المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

في حال قيام أحد المساهمين ببيع أسهمه قبل اليوم المحدد لانعقاد الهيئة العامة فإنه سيفقد حقه في حضور الإجتماع.

للاستفسار يرجى الاتصال على الرقم : 3329010 تحويلة 1060

رئيس مجلس الادارة